في ظل الدعوة لدور أكبر للقطاع الخاص

برلمانيون: الحاجة ملحة لتعديل قانون الاستثمار الحالي

□ بغداد / متابعة المدى

أحد مشاريع الاعمار.. ارشيف

تتعالى دعوات لتعديل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ من قبل اوساط برلمانية واخرى اقتصادية ، في الوقت الذي اعلنت فيه الهيئة الوطنية للاستثمار عن دعمها الكامل للقطاع الخاص المحلي والاجنبي في تفعيل وتنشيط الحركة الاستثمارية في البلد . وأكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عبد العباس شياع ، أن قانون الاستثمار بحاجة ملحة لتعديل في بعض الفقرات ليواكب قوانين الاستثمار في العالم.

وقال شياع (للوكالة الاخبارية للانباء): إن قانون الاستثمار يحتاج الى العديد من التعديلات ليواكب قوانين الاستثمار في العالم، مشيراً الى وجود قوانين استثمارية رسمية كثيرة لا تطبق على ارض الواقع وبالذات موضوع النافذة الواحدة وإجازة الاراضي للمستثمر الاجنبي والعربي.

وأضاف: إن المستثمر الاجنبي عند اللجوء للاستثمار في العراق يحتاج الى فترة طويلة للحصول على إجازة استثمارية نتيجة لكثرة المراجعات وهذا غير معمول به عالمياً في قانون النافذة الواحدة، و المستثمر احيانا يحصل على اجازة الاستثمار لكن عندما يتوجه الى مكان الاستثمار يواجه تحديات في موضوع الارض التي تمنح لتنفيذ المشروع وصعوبة الفيزة وصعوبة الموافقة على المشاريع الاستثمارية.

وتابع : أنه في عام (٢٠٠٨) تم التعديل على قانون الاستثمار المرقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) حيث عقد مجلس النواب مؤتمرا للاستثمار برعاية لجنة الاقتصاد والاستثمار و تم تشكيل لجنة من هيئة الاستثمار وهيئة من القطاع الخاص لغرض البحث في قانون الاستثمار وفي المعوقات الموجودة في الاستثمار الذي يمارس من قبل السلطة التنفيذية واستمعت اللجنة للمستثمرين ودرست ملاحظاتهم وعلى ضوء هذا المؤتمر تم الضغط على الحكومة لتعديل القانون.

الى ذلك أعلنت هيئة الاستثمار الوطنية عن دعمها لتحول الاقتصاد العراقي من مركزي موجه إلى اقتصاد السوق وخاصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، فيما أكد نائب وزير الخارجية الهولندي وجود رغبة حقيقية من الهيئة لتذليل الصعاب التي قد تواجه شركات بلاده خلال عملها في العراق. وقال رئيس الهيئة سامي الاعرجي خلال مؤتمر صحفي عقده على هامش لقائه وفدا استثماريا هولنديا برئاسة نائب وزير الخارجية فان دانبيرك بحسب "السومرية نيوز"، إن "الهيئة تدعم التعاون بين القطاع الخاص العراقي ونظيره الأجنبي لتطوير العراق بعملية الإعمار والبناء والتحول من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق وخاصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية". وأضاف الاعرجي أن "الوفد الزائر ستكون له جولات في عدد من الوزارات والمحافظات العراقية لبحث فرص الاستثمار في البلاد"، مشيرا إلى أن "هذا الوفد سيطلعنا على احتياجات العراق الاستثمارية ومدى مساهمة شركاته في عملية الاعمار والبناء". وأكد الاعرجي أن "فرص استثمار الوفد الهولندي سوف لن تكون مقتصرة على الجهات الرسمية فقط، وإنما مع رجال الأعمال"، لافتا إلى أن "هولندا تعد من أصدقاء العراق القدامى ولها تمثيل فيه منذ قديم الزمان".

من جانبه، أكد نائب وزير الخارجية الهولندي للشؤون الخارجية فان دانبيرك خلال المؤتمر أن عددا من الشركات الهولندية الراغبة للعمل في هذا البلد ضمن قانون الاستثمار لها باع طويل في مجالات مختلفة من قطاعات الإنتاج والصناعة الكيماوية".

وأوضح دانبيرك أن "هناك رغبة حقيقية من الهيئة الوطنية للاستثمار لتذليل الصعاب التي قد تواجهنا خلال عملنا في العراق".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي دعا، مطلع تشرين الثاني ٢٠١١، إلى تغيير جميع التشريعات والقوانين الاقتصادية لملاءمة توجه العراق إلى اقتصاد السوق، مؤكدا الحاجة لوجود قوانين ضامنة لكل الشركات التي ترغب بالاستثمار في البلاد.

وأقر البرلمان، في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار، الذي قيل عنه في حينه إنه سيفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات باستثناء تملك العقار الخاص بالمشروع، ونص في الفقرة ١١ منه على انه يمكن للمستثمر الأجنبي استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد إلا انه لا يحق له امتلاكها. ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار أو هيئة استثمار الإقليم أو المحافظة للحصول على إجازات الاستثمار ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى دائرة النافذة الواحدة التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار والمخوّلة بإعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوما من اجل القضاء على الروتين الإداري في منح تراخيص الاستثمار.

تجهيز نينوى بـ150 ميغاواط من الكهرباء عن طريق الخط التركي

□ نينوى / متابعة المدى

اعلنت نينوى عن بدء التشغيل التجريبي للخط الذي سيجهز الموصل بالكهرباء من تركيا، مبينة أن المحافظة ستتسلم خمسين من أصل ١٥٠ ميغاواط خلال هذه التجربة التي تستمر لمدة أربعة أيام.

وقال محافظ نينوى أثيل النجيفي لـ"السومرية نيوز"، إن "التشغيل التجريبي للخط الناقل للكهرباء من تركيا إلى الموصل (٤٠٥ كم شمال العاصمة بغداد)، بدأ امس وسيستمر على مدى أربعة أيام".

وأضاف النجيفي، أن "الموصل جهزت امس، تجريبياً بخمسين من أصل ١٥٠ ميغاواط يؤمل أن تحصل عليها المحافظة لاحقاً"، مشيراً إلى أن "هذه التجربة تشكل استعداداً للتشغيل الكامل للخط". وكان محافظ نينوى قد أكد، مؤخرا (الأول من حزيران ٢٠١٢ الحالي)، قرب تشغيل خط كهربائي من تركيا عن طريق إقليم كردستان العراق، وفي حين ذكر أنه سيجهز المحافظة بـ١٥٠ ميكاواط، أوضح أن نجاح التجربة سيدفع بالإقليم إلى التعاقد مع الشركة التركية المختصة.

وسبق أن دعا النجيفي في (الأول من نيسان ٢٠١٢) إقليم كردستان العراق لتجهيز محافظة نينوى بالكهرباء خلال أشهر الصيف الحالي لسد النقص الحاصل في إمدادات الطاقة من الشبكة الوطنية العراقية، وفي المقابل أبدى رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني، استعداده للتعاون مع نينوى في موضوع الكهرباء. وتوجد في محافظة نينوى ٧٣ محطة ثانوية، وثلاث وحدات إنتاجية، إحداها عاطلة عن العمل، في حين تنتج وحدة مدينة سد الموصل ٢٣٠ – ٣٠٠ ميكاواط، والوحدة الغازية ١٠٠ – ١٥٠ ميكاواط، وبحسب توافر ضغط الغاز فيها، إلا أن جميع هذه الوحدات لا تسد الحاجة الفعلية للمحافظة من الكهرباء، إذ أن ما ينتج فيها لا يتجاوز ٥٠٠ ميكاواط، كما تتعرض محطة كهرباء الموصل الغازية إلى التوقف بين الحين والآخر، بسبب انخفاض معدل ضغط الغاز المجهز لها عبر محطات التجهيز التابعة لشركة غاز شمال العراق.

وسبق أن تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي، في شباط من العام ٢٠١١ الماضي، بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد عن ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن العراقية منذ منتصف شباط ٢٠١١ الماضي. ويستورد العراق حالياً عن ١٠٠ ميكاواط من الطاقة الكهربائية من تركيا، في حين يستورد ١٠٠٠ ميكاواط أخرى من إيران عبر ثلاثة خطوط هي خط كرمنشاه – ديالى وخط سربيل زهاب – خانقين وخط عبادان – البصرة، وخط كرخة – عمارة وتغذى هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

التضخم ورواتب المتقاعدين وشبكة الحماية

أعلن واعتبارا" من الشهر السابع القادم ، أن يصرف للمتقاعدين الذين تقل رواتبهم عن أربعمئة الف دينار مبلغ مئة الف دينار حتى نهاية هذا العام ليصار بعدها الى قانون تقاعد موحد مجز . ولكن لم يتم الإشارة الى رواتب منتسبي شبكة الحماية الذين هم أقل بكثير عن السقف المحدد بأربعمئة الف دينار. (والبالغ عددهم حوالي المليون).

لاشك ان التضخم النقدي كالأمراض الوبائية فإنه يفتك بالطبقات الأضعف فأول ضحاياه هم الفقراء البالغ عددهم حسب الإحصائية الرسمية سبعة ملايين عراقي ويمثلون ربع الشعب فهؤلاء هم طليعة من يتصدى لهجوم التضخم النقدي. (الذي أصبح رقما" صعبا" أو كرة نار تتقاذفها المالية والتجارة والبنك المركزي عاجزين عن ترويضه لحد الان ، فحتى نهاية نيسان الماضي بلغ ٨ر٧ ٪ بمعدل لزيادة الأسعار أرتفع كذلك وكان آذار ٨ر٣٪ .

وكما هو معلوم أن مصادر التضخم الأساسية هي الاستيراد الانفتاحي مع ضعف محدودية التداول النقدي فالاستيراد يتزايد مع تناقص الناتج المحلي ، وضعف التداول النقدي يستمر لحد الآن رغم زيادة الكتلة النقدية وهذه المحدودية لها أسبابها الكثيرة حيث يتراكم النقد العراقي في الرافدين والرشيد بالمليارات أن لم يكن أكثر أي نحن في ادخار ولسنا استثمار.

أن أبرز فقرات الاستيراد الذي هو أهم عامل بالتضخم النقدي هو استيراد الغذاء الذي يتزايد سنويا" مع تراجع الإنتاج الحيواني والزراعي وهو كذلك يمثل الفقرة الأساسية أي الغذاء في ميزانية فقرائنا السبعة ملايين. ونستورد كذلك المشتقات النفطية بسبب غياب الصناعة النفطية التي عجزت رغم نواياها الحسنة فقد قالت وزارة النفط أنها بصدد دراسة تشكيل لجنة لتدرس إمكانية إنشاء أربع مصاف. ويبدو من تراجع الصناعة النفطية والإنتاج الزراعي والحيواني المرتبط كثيرا" بها (أسعار الوقود) لان الكهرباء مشغولة عن ذلك كثيرا".

أن الأمر سيتسمر هكذا حتى بعد صدور قانون التقاعد (المنصف الموحد) لذلك لدينا فقرات يمكن أن تساهم في إطفاء حريق التضخم الذي سيأكل رواتب البؤساء وهي خفض قائمة كهرباء مولدة الشارع بما يعادل قيمتها قبل دمار الكهرباء وهذا مبلغ ليس بسيطا" لحين إكمال الكهرباء الوطنية أي قبل تصديرها في العام القادم كما أعلن نائب رئيس الوزراء. وهذا دعم حقيقي للدخل النقدي أما الفقرة الثانية التي من الممكن إطفاء لهيبها وهي فاتورة الخلوي الذي أصبح بديلا" كاملا" وبدون منافس فالحد الادنى لأي عراقي من العشرين مليون مستخدم يدفع (١٠ . ١٥ ألف دينار) لذلك فتخفيض هذا المبلغ يساهم مباشرة في الحد من شر التضخم في الأغذية وباقي السلع لحين إكمال الهاتف الأرضي . فهذه العشرة الاف دينار تمثل ١٠٪ من راتب الأرملة وفاتورة المولدة تمثل على الأقل ٢٠٪ وهكذا تقريبا" أو أقل قليلا" في رواتب تقل عن أربعمئة الف دينار. فلا فائدة من زيادة يلتهمها غول التضخم الذي تغول مع الاعوام التسعة الماضية بسرعة قياسية.

فزيادة ١٪ من سلة الغذاء عالميا" تقود الى ارتفاع ٣٤ . ٥٠ ٪ في العراق كما يذكر نائب محافظ البنك المركزي (مجلة حوار عدد \٣١ في أيار ٢٠١٢) والغذاء العراقي ٨٩ ٪ منه مستورد حسب إحصائيات وزارة الزراعة.

و أن هذا الزحف في التضخم سيطال شرائح أوسع وأعلى. وينتظمون في لائحة الفقر. اذا لم يحصل تغيير دراماتيكي في الاقتصاد والسياسة ، نحو تنمية حقيقية بأدوات نظيفة.

إعـــــلان

وزارة الصحة/ الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

يسرنا دعوتكم للاشتراك بالمناقصات أدناه والتي تتضمن تجهيز (المواد المذكورة في الجدول أدناه) والواردة ضمن حسابات الموازنة الجارية والاطلاع على المستمسكات المطلوبة يمكنكم زيارة موقع شركتنا على الانترنت وعلى الموقع الخاص بالشركة (www.kim-moh.net) والموقع الخاص بالوزارة (www.moh.gov.iq).

علما أن ثمن مستندات المناقصة التي مبلغها اقل من مليون $ هو (٦٠,٥٠٠) ستون ألف وخمسمائة دينار غير قابل للرد والمناقصات التي مبلغها أكثر من مليون $ هو (١٢١,٠٠٠) مائة وواحد وعشرين ألف دينار غير قابل للرد ويتحمل من سترسو عليه المناقصة أجور الإعلان وعلى أن يتم تقديم وثائق الأعمال المماثلة مع العرض أما التأمينات الأولية والتي يجب أن تكون بنسبة ١ ٪ من قيمة العرض تقدم على شكل خطاب ضمان نافذ لمدة سنة كاملة و لا يطلق المبلغ من المصرف الا بكتاب من الشركة يؤيد انتفاء الحاجة أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية علما أن طريقة الدفع ستكون (حسب شروط المناقصة) وطريقة الشحن (CIP) أو حسب الشروط وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وعلى من سترسو عليه المناقصة ضرورة تقديم التأمينات القانونية (كفالة حسن الأداء) البالغة ٥ ٪ من قيمة الإحالة وعلى شكل خطاب ضمان أو كفالة مصرفية أو صك مصدق أو مستندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية ولغرض الاطلاع يمكنكم زيارة موقع الشركة أو الوزارة المذكورين آنفاً علماً إن المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين سيعقد الساعة العاشرة صباحاً يوم ١٨ / ٦ /٢٠١٢

ملاحظة / في حالة مصادفة موعد الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي للدوام الرسمي هو أخر موعد لتقديم العطاء ويعتبر يوم الغلق، ويكون اليوم التالي موعد فتح العطاء.

we would like to invite you to participate in below tenders which contains supplying (the items in the list Below) which stated within computation of current balance ,& for more information against the requested documents, pls. visit Kimadia website (www.kim-moh.net) & the Ministry of Health website (www.moh.gov.iq) .

Pls. note that, the price of a tender documents for offer that it's amount less than (1) million dollars is (60,500) Iraqi dinar unreturnable, while for the offer which its amounts more than (1) million dollars is (121,000) Iraqi dinar unreturnable & the bidder who the tender will relegated on him will bear announcement charges & the bidder should attached, with presented offers, a documents of similar works. Bid Bond which is at ratio (1%) from offer value should be submitted as insurance letter valid for (1) year and not released the a mount from bank unless by a letter confirm from kimadia stated that there is no need for it any more or certified cheek or Bank Guarantee or loan documents that issued by Government Banks , kindly note, the payment way will be (as per tender conditions) ,the transportation way (CIP) or as per the conditions & Kimadia not committed to accept the lower tenders ,the bidder whom will the tender will be relegate on him has to present a legal insurance Performance bond at ratio (5%) from awarded value as like Insurance Letter or Bank Guarantee or Certified Cheek or Loan Document that issued by Government Banks.

For more information, pls. visit A/M Ministry of Health website & Kimadia website. Pls. note that, the conference specialized to answer the participant's questions will be haled 18 / 6 /2012 at (10 AM) O'clock .

NOTE: in case the closing date occurred in official Holiday, the closing date will be on the first official working day after the Holiday & the next day will be the date of opening the tender.

No.	Invitation No.	Description	Open date	Closing date	عدد مرات الإعلان
1	85 /2012 / 47	Water Deionizer	4 /6/ 2012	24 / 6 /2012	المرة الثانية

المـديـر العـام